الأمم المتحدة S/2009/623

مجلس الأمن

Distr.: General
4 December 2009
Arabic
Original: English

التقرير الثلاثون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بالقرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وطلب إلي أن أقدم إليه تقريرا كل ثلاثة أشهر عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت في ذلك البلد منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/472 حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩).

ثانيا – التطورات الرئيسية

٢ – ظلت الحالة العامة في الشرق، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأجزاء من الإقليم الشرقي، هشة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمرت العمليات العسكرية التي تنفذها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شرق البلاد، بدعم من البعثة، في طرد الجماعات المسلحة الأجنبية والجماعات المسلحة الكونغولية المتبقية من معاقلها، ومكنت الحكومة من بسط سيطرتها على المناطق التي كان يتعذر الوصول إليها سابقا، بما في ذلك بعض المناطق الاقتصادية الهامة. كما قدمت البعثة الدعم للجهود الرامية إلى توسيع نطاق سلطة الدولة، بوسائل تشمل نشر عناصر الشرطة الوطنية في المناطق التي طُردت منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ورغم التدابير المعززة والمبتكرة التي اتخذتها البعثة لحماية المدنيين، ألحقت العمليات أيضا أضرارا كبيرة بالمدنيين الذين شُردوا وتعرضوا لهجمات انتقامية نفذتها الجماعات المسلحة المنسحبة. كما أن أعمال العناصر غير المنضبطة والمدمجة حديثا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الساعية إلى تصفية

الرجاء إعادة الاستعمال

الحسابات العرقية القديمة، أدت إلى انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك قتل المدنيين. ووضعت البعثة ورقة سياسات تحدد الشروط التي يمكن لها أن تقدم في إطارها الدعم لوحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أحيلت إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، علقت البعثة دعمها اللوجستي المقدم لإحدى وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان توجد أدلة موثوقة على حدوثها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت البعثة والقوات المسلحة توجيها مشتركا جديدا للعمليات يُتوقع بموجبه أن تنتقل العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى مرحلة جديدة، على النحو المبين في الفقرة ١١. ولم يُحل أي من التحديات التي حالت دون إجراء انتخابات محلية، ولم يعلَن بعد عن موعد لإجرائها.

مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٣ - اكتسبت عمليات كيميا الثانية التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا زخما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي مقاطعة كيفو الشمالية، ركزت القوات المسلحة على طرد القوات الديمقراطية من مناطق التعدين الخاضعة لسيطرتها في إقليمي واليكالي ولوبيرو الجنوبي. وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، انتقلت عمليات كيميا الثانية تدريجيا إلى الجنوب صوب إقليم فيزي.

٤ - وردا على عمليات كيميا الثانية، قامت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتنفيذ مجموعة من الهجمات الانتقامية ضد السكان فضلا عن نصب كمائن لمواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مناطق شملت بينغا وروينـدي وكاشيبيري وكيكوكو الواقعة في كيفو الشمالية، وقرب هومبو ولوليبا في كيفو الجنوبية. كما ظلت القوات الديمقراطية تلجأ إلى السطو والاختطاف والهجمات الخاطفة، بحثا في الغالب عن الغذاء والأدوية. وتشير الأنماط إلى أن القوات الديمقراطية تنتقم بوحشية أكبر من المدنيين في المناطق التي فقدت فيها شركاء محليين في أعمالها التجارية أو حيث انتهت إتاوات الحماية التي تفرضها.

٥ - وما زال دور البعثة في عمليات كيميا الثانية يركز على مساعدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في التخطيط وتقديم الدعم اللوجستي، بما يشمل النقل بالطائرات العمودية الميدانية، والإجلاء الطبي، والوقود وحصص الإعاشة. كما قدمت البعثة، في بضع مناسبات، الدعم بالنيران لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الحالات التي رأى فيها قادة البعثة ذلك ضروريا. وفي هذا الصدد، كان الدعم المقدم من

البعثة حاسما في منع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من إعادة احتلال بعض المناطق التي أخليت نتيجة للعمليات المشتركة التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية في وقت سابق من هذا العام. ومن بين جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المنشورين في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، والبالغ عددهم ٠٠٠ ٦٠ جندي تقريبا، لم يستفد من دعم البعثة سوى ٠٠٠ ١٦ من الجنود المخصصين لإجراء العمليات المشتركة (٠٠٠ ٨ جندي في كيفو الشمالية و ٠٠٠ ٨ في كيفو الجنوبية).

٦ - ونتيجة لعمليات كيميا الثانية، طُردت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من معاقلها في لوبيرو، ومن مقارها العسكرية والسياسية في ماسيسي، ومن أماكن أنشطتها التجارية في نيابيوندو والمنطقة المحيطة بها. كما أُبعدت تلك القوات من المناطق التي كانت تجمع فيها الضرائب بشكل غير قانوني، بما يشمل المنطقة الواقعة على طول الطريق الرابطة بين بوكافو ووااليكالي، ومن مناطق تعدين الذهب مثل كاميتوغا. وفي كيفو الشمالية، أُبعدت القيادة المشتركة بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات أبكونغوزي المقاتلة إلى مناطق بعيدة شمال ماسيسي وغربها، في إقليم واليكالي، في حين لجأ الفصيل المشترك بين القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتجمع من أجل الوحدة والديمقراطية إلى المناطق الأقل سكانا غرب لوبيرو. ولا تزال جماعات أصغر حجما ناشطة في أرجاء المقاطعتين، وفر بعضها إلى مقاطعة مانييما والمقاطعة الشرقية. غير أن تدفقا أوسع لتلك الجماعات إلى داخل مقاطعة كاتانغا مُنع على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتمركزة في شمال المقاطعة لذلك الغرض. وسيطرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على جميع العواصم الإقليمية والمراكز السكانية الكبرى في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وأبلغ عن مقتل ٤٠٠ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في العمليات.

٧ - كما أتاحت عمليات كيميا الثانية، إلى جانب عمليات توعية واسعة النطاق قامت بها البعثة، وشملت المعاقل السابقة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فرصا إضافية للأفراد للهروب من الجماعة. ومنذ تقريري السابق، قامت البعثة بنزع سلاح ٤١٢ فردا من مقاتلي القوات الديمقراطية السابقين و ٤٦٤ من معاليهم وإعادتهم إلى رواندا طواعية، ليصل المجموع منذ بداية السنة إلى ٣٧٨ ١ مقاتلا و ٩٤٠ ١ معالا. وأبلغ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن إعادة ١٧٤ ١٣ مدنيا إلى رواندا، ادعى عدد منهم أنهم كانوا رهائن لدى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتُقل في أوغندا إيديلفونس نيزييمانا، المتهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونُقل إلى المحكمة. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار خطوة رئيسية إلى الأمام في السعي إلى قطع الصلات بقيادة

الجماعة، اعتقلت الشرطة الاتحادية الألمانية إينياس موروانا شياكا، رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونائبه ستراتون موسوني، في ألمانيا بتهم الانتماء إلى منظمة إرهابية أجنبية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية، واجهت عمليات كيميا الثانية أيضا تحديات كبرى. فقد تدهور الوضع الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير نتيجة لقيام عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ويتجاوز حاليا عدد الأشخاص المشردين أو الذين أعيد تشريدهم في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ١,٢٥ مليون شخص، منهم حوالي ٠٠٠ ٦٧٥ في كيفو الشمالية وما يزيد على ٠٠٠ ٥٨٠ في كيفو الجنوبية. ومع ذلك، فمنذ بداية العام، عاد نحو ٠٠٠ ٥٠٠ مشرد داخليا في كيفو الشمالية إلى مناطقهم الأصلية، مما يعزى إلى حد كبير إلى تحسُّن الأمن في إقليمي ماسيسي وروتشورو، وعاد ٠٠٠ ٤٠ شخص إلى كيفو الجنوبية. كما نشأت توترات تتعلق أساسا بمسائل الأراضي والمسائل العرقية في أقاليم ماسيسي ووالیكالي وروتشورو من جراء تنقل ٠٠٠ ١١ شخص أو أكثر عبر الحدود من رواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسب التقديرات.

٩ - وأبلغ عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية عن ارتكاب عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مجازر وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان مزعومة أو مؤكدة ضد السكان المدنيين. ونتيجة لهذه الانتهاكات الجسيمة، دعت منظمات حقوق الإنسان وبعض الجهات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى إنهاء فوري لعمليات كيميا الثانية ووقف الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعربت عن رأي مفاده أن دعم البعثة لعمليات كيميا الثانية لا يمكن أن يتفق، في ظل الظروف القائمة، مع ولاية البعثة المتمثلة في حماية المدنيين. وذهب رأي آخر أيضا إلى أن الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار تنفيذ الولاية التي عهد بها إليها مجلس الأمن، يضع البعثة في موقف صعب ويمكن أن يعرضها لتهم الارتباط بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي ترتكبها عناصر تابعة للقوات المسلحة. ودعت بعض منظمات حقوق الإنسان إلى تعليق العملية العسكرية بغية إعادة النظر في الاستراتيجية الحالية وفي طبيعة الدعم الذي تقدمه البعثة إلى القوات المسلحة، بينما رأت جهات وطنية ودولية أخرى من أصحاب المصلحة أن عمليات كيميا الثانية تحقق تقدما على الجبهة العسكرية وأن العمليات الحالية ينبغي أن تتواصل بدعم من البعثة، إلى أن يتم القضاء على الخطر الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٠ - وواصلت البعثة الضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب في أوساط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستمرت، من خلال تقديم حصص الإعاشة والدعم اللوجستي للجنود المشاركين في عمليات كيميا الثانية، في المساعدة على منع ١٦ ٠٠٠ من الجنود من العيش على حساب السكان. وإضافة إلى إعلان الرئيس كابيلا في تموز/يوليه أنه سيتم تنفيذ معزز لسياسة ''عدم التسامح إطلاقا'' إزاء حالات الإيذاء والانتهاكات التي ترتكبها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نتيجة للجهود الدعوية للبعثة وقدمت البعثة الدعم إلى المدعي العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحقيق في جرائم ارتكبها أفراد القوات المسلحة.

١١ - ومنذ أيلول/سبتمبر، قامت البعثة والقوات المسلحة بالتخطيط للمرحلة المقبلة من العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مما أدى إلى وضع توجيه مشترك محدَّث للعمليات. ويُتوقع أن تركز العمليات العسكرية في المرحلة المقبلة، في إطار هذا التوجيه، على استراتيجية ''التطهير والسيطرة والبناء''. وتنطوي هذه الاستراتيجية على التحول إلى تنفيذ عمليات عسكرية محدودة يُخطَّط لها بشكل مشترك تركز على تطهير المناطق المحددة التي تسعى فيها عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى إعادة تجميع قواتها وعلى من تبقى من قادة الجماعة؛ والسيطرة على المناطق الرئيسية التي تم تطهيرها؛ ومساعدة السلطات الكونغولية على إقامة سلطة مشروعة وموثوقة ومدنية في المناطق التي طُردت منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بما في ذلك بناء القدرات المؤسسية والهياكل الأساسية الضرورية في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار. وتتوخى المرحلة المقبلة تجريد مناطق التعدين من السلاح والسيطرة عليها في نهاية المطاف.

١٢ - وفيما يتعلق بعدم انضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعت البعثة ورقة سياسة عامة تحدد الشروط التي يمكن لها أن تقدم في إطارها الدعم لوحدات القوات المسلحة، أحيلت إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ودخلت حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر. وتحدد تلك السياسة أن البعثة لن تشارك في العمليات مع وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو تدعمها إذا كانت هناك أسباب جوهرية تدعو إلى الاعتقاد أن هناك خطرا حقيقيا يتمثل في قيام هذه الوحدات بانتهاك القانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو قانون اللاجئين خلال تلك العمليات. كما أن البعثة لن تشارك في العمليات ولن تدعمها ما لم تمتثل تماما للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين؛ ولن تشارك إلا في العمليات التي يخطَّط لها بشكل مشترك.

١٣ - وبناء على تلك السياسة العامة، ستتدخل البعثة فورا لدى قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إذا كانت هناك أسباب تدعو البعثة إلى الاعتقاد أن عناصر إحدى الوحدات التي تتلقى دعمها ترتكب انتهاكات جسيمة لقانون حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو قانون اللاجئين؛ وستعلق دعم تلك الوحدة إذا لم تتخذ القوات المسلحة أي إجراء ضد المسؤولين، أو إذا استمرت عناصر الوحدة، مع ذلك، في ارتكاب الانتهاكات. وسيرصد العنصر العسكري والعنصر المعني بحقوق الإنسان في البعثة عن كثب سلوك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتطبيق هذه السياسة القائمة على الشروط. علاوة على ذلك، قررتُ إيفاد بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقودها إدارة عمليات حفظ السلام، لتقييم هذه السياسة والمسائل المرتبطة بها.

١٤ - وستُتخذ هذه الخطوات إلى جانب التدابير غير العسكرية المتوخاة في الاستراتيجية المتعددة الأبعاد للتعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على النحو المبين في الفقر ٥١.

١٥ - كما ظلت هناك تحديات كبرى أمام الإدماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا يتعلق الأمر فقط بجماعة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السابقة، التي تحتفظ في عدد من المناطق بسلسلة موازية من القيادة العسكرية والسياسية والسيطرة على عدد من مناطق التعدين، بل أيضا بكل الجماعات التي أُدمجت حديثا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعزى ذلك جزئيا إلى فشل الحكومة في إحراز تقدم في تنفيذ الجوانب السياسية من اتفاقات ٢٣ آذار/مارس بين الحكومة والجماعات المسلحة الكونغولية، وإلى المسائل المرتبطة بالرتبة والمركز ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يرجع ذلك إلى عدم التقدم في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك التدريب والتقييم، وكشوف المرتبات غير المتسقة والمرتبات المتأخرة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصعوبات في إمداد الوحدات المنتشرة في المناطق النائية والاتصال بها. وما لم تُحل هذه المسائل، سيظل غياب المساءلة وضعف القيادة والسيطرة في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يشكلان تحديات خطيرة.

١٦ - وقد أحرز تقدم محدود في تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت آليات لمساعدة جرحى الحرب والأرامل والأيتام. غير أن أحكاما رئيسية في الاتفاقات لم تنفَّذ بعد، بما في ذلك إدماج عناصر من الجماعات المسلحة في الحياة السياسية الوطنية. إضافة إلى ذلك، استمر التأخير في وضع مبادرات للمصالحة الاجتماعية وهياكل دعم للعائدين من المشردين داخليا واللاجئين. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ديزيري كامانزي، استقالته مبررا ذلك بشواغل إزاء

تأخر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ الاتفاقات. وقد أشارت الحكومة إلى اعتزامها عقد اجتماع أخير في منتصف كانون الأول/ديسمبر للجنة الوطنية لمتابعة اتفاقات ٢٣ آذار/مارس.

المقاطعة الشرقية

١٧ - تواصلت عمليات روديا الثانية، التي تقودها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جيش الرب للمقاومة، بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وبدعم لوجستي من البعثة. وبالرغم من حدوث تحسن في الوضع الأمني في أجزاء من المقاطعة الشرقية، تواصلت هجمات جيش الرب على المدنيين بما في ذلك أنباء عن أعمال إعدام، واختطاف، وعنف جنسي.

١٨ - ومنذ أيلول/سبتمبر، تلقت البعثة تقارير تفيد بقتل جيش الرب ٨٣ مدنياً، وفي تشرين الأول/أكتوبر أبلغ الشركاء في المساعدة الإنسانية عن ٢١ هجوماً في مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى. إضافة إلى ذلك، أبلغت السلطات المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ازدياد الممارسات غير المنضبطة لعناصر في القوات المسلحة للجمهورية بعد أن حلت الوحدات المدمجة حديثا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية محل وحدات الحرس الجمهوري في تلك القوات في سياق عمليات روديا الثانية. غير أنه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي تطور بارز للأحداث، استسلم العقيد شارل أروب الذي قاد عمليات جيش الرب للمقاومة في أويلي العليا خلال المجازر التي ارتكبها هذا الجيش في فترة عيد الميلاد عام ٢٠٠٨.

١٩ - وعند إعداد التقرير، كان عدد المشردين في أويلي العليا وأويلي السفلى يقدر بـ ٠٠٠ ٢٧٠ شخص. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، ازداد عدد المشردين من ٨٠٠ ١٥ إلى ٦٠٠ ٢٦ في إقليم أنغو في أويلي السفلى، بالرغم من أن التحسن على الصعيد الأمني أدى إلى عودة أكثر من ٠٠٠ ٣٥ مشرد إلى إقليمي دونغو وفراجي في أويلي العليا.

٢٠ - ومنذ تقريري السابق، عززت البعثة منشآتها في دونغو لدعم قواعدها في إيسيرو ودنجيلا ودورو وفراجي. وواصلت البعثة أيضاً توفير المرافقين والأمن دعماً لتسليم المساعدة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت إذاعة راديو أوكابي البث في إقليمي دونغو وفراجي مما ساهم في استسلام عدد من عناصر جيش الرب للمقاومة المعزولين.

٢١ - وفي مقاطعة إيتوري حيث لا يزال ٠٠٠ ١٧٥ شخصٍ تقريباً مشردين، استطاعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة سيطرتها على قواعد الميليشيات التي تم الاستيلاء عليها في سياق عملية الحجر الحديدي بالرغم من أن بقايا الجماعات المسلحة من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو استمرت في شن هجمات متفرقة من معاقل في إرومو. كما تواصلت الجهود السياسية التي بادرت بها السلطات الوطنية والإقليمية مدعومة من البعثة من أجل إنهاء التزاع في جنوب إيرومو.

مقاطعة خط الاستواء

٢٢ - في مقاطعة خط الاستواء في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أدت المنازعات بين قرويين مسلحين من جماعة لوبالا من جهة وجماعات أخرى في منطقة دونغو من جهة أخرى، بشأن حقوق صيد الأسماك، إلى مقتل ٤٧ عنصراً تقريباً من شرطة التدخل السريع وبالتالي إلى تشريد ٠٠٠ ٣٦ شخصٍ هربوا إلى جمهورية الكونغو، حيث بلغ عدد المشردين داخلياً داخل إقليم كونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٠٠٠ ١٤ شخص تقريباً. وأُلفت لجنة خاصة تتضمن ممثلين عن الحكومة والجمعية الوطنية وأرسلت إلى المنطقة لمنع حدوث المزيد من أعمال العنف. كما عززت شرطة التدخل السريع تواجدها في البلدة وأُرسلت بعثة مشتركة بين الوكالات لتقييم الوضع الإنساني. وبالرغم من ذلك، جرى الإبلاغ عن وقوع المزيد من الصدامات في تشرين الثاني/نوفمبر وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير. ويقدر عدد القتلى منذ بداية الصدامات بأكثر من ١٠٠ شخص.

٢٣ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد الانتخابات التي نظمتها لجنة الانتخابات المستقلة في مقاطعة خط الاستواء، حل المرشح المستقل جان كلود باند محل محافظ خط الاستواء التابع لحركة تحرير الكونغو السابقة الذي فصلته المحكمة العليا بعد اتهامه بالاختلاس. وكانت مقاطعة خط الاستواء هي المقاطعة الوحيدة الباقية تحت قيادة حزب حركة تحرير الكونغو المعارض.

أنشطة المبعوث الخاص

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل أولوسغون أوباسانجو، مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، تشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التعجيل بتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس. والتقى مبعوثي أيضا بالرئيس كابيلا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وبالرئيسين كاغامي ودوس سانتوس، كل على حدة، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكل من

القادة الثلاثة معه في الرأي بشأن ترسيخ التطورات السياسية الإيجابية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحسُّن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٢٥ - ونظرا لنجاح المبعوث الخاص إلى حد كبير في تحقيق أهداف ولايته، بالإضافة إلى المشاورات مع الرئيس كابيلا، فقد اقترح التراجع عن التدخل المباشر في تيسير عملية السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد تقديم تقرير نهائي يُعرض على الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في مطلع عام ٢٠١٠. ومع ذلك سيظل المبعوث الخاص والرئيس السابق بنيامين مكابا، شريكه في العمل كميسّر، مستعدين لتقديم خدماتهما في حالة تدهور الحالة السياسية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى بشكل خطير. كما اقترح المبعوث الخاص أوباسانجو أن يواصل مستشاره الخاص، الجنرال سومبايوو، وفريق الدعم الصغير في نيروبي الاضطلاع بمهامهم حتى منتصف عام ٢٠١٠.

العلاقات الإقليمية

٢٦ - وبينما تواصل ترسيخ تحسُّن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها في منطقة البحيرات الكبرى، شهدت العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا بعض التوتر بسبب نزاع على الحدود البحرية وطرد كلا الطرفين مواطني البلد الآخر. وفي ١١ أيار/ مايو عرضت على جمهورية الكونغو الديمقراطية معلومات تبيّن الحدود الخارجية لجرفها القاري بما يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري. وفي رسالة موجَّهة لي مؤرخة في ٣١ تموز/ يوليه، رفضت حكومة أنغولا موقف جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعربت عن استعدادها لحل المشكلة عن طريق الآليات القانونية الدولية ذات الصلة.

٢٧ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، طُرِد ما يزيد عن ١٦٠ ٠٠٠ كونغولي من أنغولا. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، طردت جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦٨ أنغوليا من الكونغو السفلى، وأعقبت ذلك بطرد ١ ٨٦٧ آخرين في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وتعرض عدد تقديري إضافي يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ أنغولي يقيمون في جمهورية الكونغو الديمقراطية للطرد. وفي يومي ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقب زيارة قام بها إلى كينشاسا نائب وزير العلاقات الخارجية الأنغولي، أصدر البلدان بلاغا مشتركا يعلِّق رسميا عمليات الطرد التي يقوم بها كلاهما، وأطلقا عملية ثنائية لمعالجة المسائل المتعلقة بالمهاجرين عبر الحدود. كما اتفقا على إعادة عقد اجتماعات اللجنة المختلطة الثنائية بين أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في لواندا.

٢٨ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، ترأّس الرئيس كابيلا مؤتمر القمة الرابع عشر للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي أنشأ مركزا للأمن البحري في أفريقيا الوسطى.

حماية المدنيين

٢٩ - واصلت البعثة اتخاذ تدابير ابتكارية هامة لحماية المدنيين من هجمات الجماعات المسلحة غير الشرعية وعناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أثر بشكل كبير على حياة آلاف مواطني الكونغو. وحققت البعثة في تقارير انتهاكات حقوق الإنسان بهدف اتخاذ إجراءات وقائية ضمن مواردها المحدودة.

٣٠ - ومنذ بداية عملية كيميا الثانية، أوفدت البعثة أكثر من ٦٥ فريق حماية مشترك في مهام إلى أكثر من ٢٥ موقعاً بما فيها ١٠ بعثات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بغية زيادة قدرة المكون العسكري في البعثة على توقع وقوع الهجمات على السكان ومنعها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت البعثة أكثر من ٥٠ قاعدة عمليات مؤقتة وقاعدة عمليات للسرايا في كافة أنحاء مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، تهدف إلى ضمان تواجد البعثة بالقرب من مراكز الفئات السكانية الضعيفة. كما واصلت البعثة القيام بدوريات في المحاور الرئيسية لتسهيل التسليم الآمن للمساعدات الإنسانية ونشرت أطقم حراسة مسلحة في أيام التسوق لضمان تمكن القرويين من الوصول إلى السوق والعودة منه.

٣١ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة الفاعلة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية لمحاربة الإفلات من العقاب من خلال توفير الدعم العملي لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف إجراء تحقيقات في الادعاءات بانتهاك حقوق الإنسان. كذلك أوفدت البعثة فريقاً للتحقيق المشترك لمتابعة الادعاءات التي تفيد بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية انتهكت حقوق الإنسان. وفي سياق سياسة ''عدم التسامح إطلاقاً'' التي تنتهجها الحكومة، أصدر قائد عملية كيميا الثانية التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر توجيهاً يقضي بإنشاء لجان تحقيق مشتركة بين القوات المسلحة والبعثة للتحقق من الانتهاكات التي تنسب إلى القوات المسلحة في كيفو الشمالية والجنوبية.

٣٢ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، علقت البعثة الدعم الذي تقدمه لوحدة من القوات المسلحة بعد أن تبين لها أنها استهدفت وقتلت ما لا يقل عن ٦٢ مدنياً من بينهم نساء وأطفال، في الفترة بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر في منطقة لوكويتي، في كيفو الشمالية. وتشير التحقيقات التي أجرتها منظمات أخرى ناشطة في مجال حقوق الإنسان إلى أن ٢٧٠ مدنياً تقريباً يمكن أن يكونوا قد قتلوا في تلك الفترة.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير وُضعت استراتيجية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن حماية المدنيين لتنسيق الاستجابات لهذه الأولوية الأساسية. وتتضمن العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية ما يلي: (أ) مواءمة جمع البيانات وتحليلها وتحليل أثر العمليات العسكرية ضد السكان المدنيين؛ (ب) استباق التهديدات التي تحدق بالمدنيين بمن فيهم المشردون داخلياً والوقاية منها وتخفيف آثارها؛ (ج) إنشاء آليات مساءلة لمكافحة الإفلات من العقاب من خلال الرصد المنتظم للانتهاكات والإبلاغ العلني عنها، ومن خلال تحسين استفادة الضحايا من المساعدة والعدالة وإعادة التأهيل والإنصاف؛ (د) تعزيز سيادة القانون وبناء قدرة نظام العدالة العسكرية، ودعم استعادة سلطة الدولة، وتنفيذ حلول دائمة بما في ذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار.

استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار

٣٤ - أحرز تقدم كبير في دعم خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء للمناطق الأشد تضرراً، في إطار الاستراتيجية. وفي كيفو الجنوبية، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة إعادة تعمير أماكن الإقامة لإنشاء حامية لما يقارب ٣ ٠٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في معسكر سايو. وجرى تقييم حاميتين إضافيتين في نيامونيونيي ونيانغيري في كيفو الجنوبية. وستقوم البعثة بتقييم ٢٥ موقعاً مقترحاً ككل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتعاون مع القوات المسلحة وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح قطاع الأمن. بالإضافة إلى ذلك، يجرى بناء أكثر من ثلاثين مبنى حكومياً في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، تتضمن مراكز للشرطة ومحاكم وسجون ومكاتب للإدارة المحلية، ويتوقع إنهاؤها في أوائل عام ٢٠١٠. وتواصلت الجهود الرامية إلى ترميم الطرق والجسور بما في ذلك إنهاء ترميم جسر إيتوري الأول وبدء عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ووحدات الهندسة العسكرية التابعة للبعثة في طريق بوكافو - شابوندا.

٣٥ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت لجنة التوجيه التابعة لخطة تحقيق الاستقرار وإعادة البناء جلستها الأولى التي أطلقت هياكل التنسيق المشترك على المستوى الوطني وعلى مستوى الأقاليم والمقاطعات. ووافقت لجنة التوجيه أيضاً على خطة الأولوية لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي ستبت في تخصيص مبلغ ٢٠ مليون دولار من صندوق بناء السلام. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس رئيس الوزراء موزيتو وممثلي الخاص الجلسة الأولى لمجلس التمويل المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة لمرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والانتعاش

الذي سيدعم، في جملة أمور، تنفيذ خطة تحقيق الاستقرار وإعادة البناء والاستراتيجية. وسينظر المجلس التمويلي، الذي يتضمن مشاركة وزير التخطيط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنسق الخطة الأب مالو مالو، ووكالتين من وكالات الأمم المتحدة، و ١٢ جهة مانحة مساهمة، ووحدة دعم الاستقرار التابعة للأمم المتحدة، في التخصيص الحالي لمبلغ ٣٢ مليون دولار تقريباً بما في ذلك الأموال الواردة من صندوق بناء السلام وتعهد هولندا وبلجيكا بالتبرع بمبلغي ٢,٧ مليون دولار و ٦-١٠ ملايين يورو على التوالي المخصصين للعنف الجنسي، بالإضافة إلى مبلغ ١٣٩ مليون دولار المخطط له حالياً في إطار الاستراتيجية.

الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية

٣٦ - اتفقت الحكومة والبعثة وشركاؤهما ضمن برنامج تجريبي في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، على إنشاء خمسة مكاتب تجارية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية للجمع بين جميع دوائر الدولة المشاركة في أعمال التعدين، من أجل تحسين قابلية التتبع وتقريب المكاتب التجارية من مناطق التعدين. وفي تشرين الأول/أكتوبر نظمت البعثة ووزارة التعدين في البلد بعثات مشتركة إلى مواقع التعدين الرئيسية لتقييم الحالة الأمنية. إضافة إلى ذلك، استمرت البعثة في العمل مع الشرطة الوطنية لإجراء فحوص عشوائية في مطاري غوما وبوكافو.

الحالة الإنسانية

٣٧ - عند إعداد هذا التقرير، وحسب التقديرات، لا يزال أكثر من مليوني شخص مشرَّدين في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٨ - وفي مقاطعة كيفو الشمالية وعلى الرغم من التحسن الأمني في إقليمي ماسيسي وروتشورو، فإن العمليات الإنسانية في هذه المقاطعة، التي تقدّم خدمات لـ ٧٠ في المائة من السكان المتضررين حسب التقديرات، تعرقلت بشدة بسبب الحالة الأمنية. وخلال سنة ٢٠٠٩، تعرضت الأطراف الفاعلة الإنسانية في شمال كيفو إلى ١٢٥ هجمة من بينها ثلاث عمليات قتل قامت بها أساسا عصابات إجرامية. وسُجِّل ٢٥ هجوما في مقاطعة كيفو الجنوبية من بينها عملية قتل.

٣٩ - وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، أدت الحالة الأمنية إلى تشريد السكان الذين نتقلوا إلى مناطق تُعتبر آمنة أكثر من بينها أقاليم شابوندا وكاليهي وأوفيرا وفيزي. كما تراجعت إمكانية الوصول إلى مستفيدين محدّدين ومحتملين في بعض المناطق من هذه الأقاليم ويُعزى

ذلك، في جملة أمور، إلى سوء حالة الطرق. وفي مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى، ظل الوصول إلى السكان المتضررين في ما وراء منطقة دونغو يطرح تحديات بسبب الهياكل الأساسية للطرق شبه المنعدمة والظروف الأمنية المتقلبة.

حالة حقوق الإنسان

٤٠ - تدهورت حالة حقوق الإنسان كثيرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير لعدة أسباب، أحدها العمليات العسكرية الجارية في المناطق المتضررة من النزاع، على نحو ما يتضح من التحقيق الأولي الذي أجرته البعثة بشأن الأحداث التي جدت في لوكويتي بكيفو الشمالية. وهذه الانتهاكات إنما هي انتهاك الحق في الحياة، وانتهاك الحق في السلامة البدنية، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وانتهاك بالحق في الحرية والأمن الشخصي. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن عددا كبيرا من الانتهاكات ارتكبه أفراد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم عناصر ألحقت بها حديثا. وارتكبت أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد على أيدي عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية.

٤١ - وفي الفترة الممتدة بين ٥ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن رأي مفاده أن عملية كيميا الثانية قد خلفت ''نتائج كارثية'' من منظور حقوق الإنسان. وقدم المقرر الخاص ست توصيات رئيسية ترمي للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في البلد، وشدد على ضرورة إصلاح نظام السجون، وتنحية الأعضاء البارزين في الجيش الذين يدعى أنهم ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أو غيرها من الجرائم الخطيرة.

٤٢ - واستمرت أيضا في جميع أنحاء البلد عمليات الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، صدر حكم بحبس غولدن ميسابيكو رئيس الرابطة الأفريقية لحقوق الإنسان في كاتانغا لمدة عام عُلقت منها ثمانية أشهر، وذلك بناء على قرائن محدودة على أنه تعمد نشر أنباء كاذبة. واحتجز روبرت إيلونغا نومبي، رئيس المنظمة غير الحكومية ''أصدقاء نلسن مانديلا للدفاع عن حقوق الإنسان'' لمدة شهر في أعقاب إصدار بيان شجب فيه ما قيل إنه ظروف عمل غير إنسانية في إحدى الشركات في مقاطعة الكونغو السفلى. وشملت التهم الموجهة إليه التحريض على التمرد والتشهير، قبل أن يفرج عنه إفراجا مشروطا في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر عنصر حقوق الإنسان في البعثة تقريرا عن إجراءات الاستئناف المرتبطة باغتيال سيرج ماهيشي،

الصحفي الكونغولي الذي قتل في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وسلط التقرير الضوء على محنة المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الصحفيون، وكذلك عن الأداء السيئ لنظام العدالة.

٤٣ - وبالرغم من النداءات التي وجهتها عدة منظمات لحقوق الإنسان وغيرها من الشركاء الدوليين لتشجيع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالقبض على بوسكو نتاغاندا الذي صدر عن المحكمة الجنائية الدولية أمر بإلقاء القبض عليه بناء على الجرائم المدعى أنه ارتكبها في إيتوري في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، فقد أكد المتحدث باسم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مجددا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر موقف حكومته الرافض أن ينظر في هذه المرحلة في إمكانية إلقاء القبض عليه ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكررت الحكومة أيضا إلحاقا برسالتها الموجهة إلى البعثة والمؤرخة في ٢٧ أيار/مايو، تأكيدها أن نتاغاندا لا يمارس داخل القوات المسلحة أي مهام قيادية، بما في ذلك فيما يتعلق بعملية كيميا الثانية، على الرغم من استمرار ورود تقارير في هذا الصدد تقول عكس ذلك. وأعلنت البعثة بوضوح للحكومة أنه ستنشأ عقبات قانونية كبيرة أمام مشاركتها في أي عملية يضطلع فيها بوسكو نتاغاندا بدور بارز، أو دعمها لأي عملية من ذلك القبيل.

الحالة الاقتصادية والمالية

٤٤ - تحسنت الحالة الاقتصادية خلال الربع الثالث من سنة ٢٠٠٩ نتيجة لارتفاع أسعار صادرات السلع الأساسية الرئيسية. إلا أن التضخم بلغ ذروته في شهر تشرين الأول/أكتوبر حيث بلغ معدله ٥٠,٨ في المائة بسبب عجز الميزانية وارتفاع الطلب المحلي على حد السواء. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرضت الحكومة على الجمعية الوطنية ميزانية عام ٢٠١٠ وهي تقدَّر إجمالا بحوالي ٥,٣ بليون دولار. ويعتمد ٥٠ في المائة منها على نفقات المانحين المتوقَّعة. وأزيلت العراقيل التي تحول دون بلوغ البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نقطة الإنجاز إثر إعادة التفاوض بشأن الاتفاق الثنائي بين الصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلق بالتعدين والاستثمار في الهياكل الأساسية، مما مهّد الطريق لإتمام عملية تخفيف الدين في عام ٢٠١٠.

مؤسسات الحكومة والبرلمان

٤٥ - خلال آخر دورة عادية عقدتها الجمعية الوطنية، قدمت أحزاب المعارضة في البرلمان اقتراحا بسحب الثقة من رئيس الوزراء موزيتو، استنادا إلى مزاعم بسوء الإدارة المالية

وما اعتُبِر أنه عجز من حكومته عن تحقيق نتائج فعلية. ولكن الجمعية الوطنية رفضت الاقتراح في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر.

٤٦ - ولا يزال التقدم المحرّز في مجال اعتماد التشريعات المعلّقة الرئيسية بطيئا. ومع أن البرلمان ابتدأ دورته العادية السابعة في ١٥ أيلول/سبتمبر، فإن المسائل المعلّقة الرئيسية، التي لا تزال مدرجة في جدول أعماله تشمل اعتماد الميزانية الوطنية لسنة ٢٠١٠، والقوانين ذات الصلة بالانتخابات، وعملية تحقيق اللامركزية، وإصلاح الجيش، والهيكل القضائي الوطني.

٤٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، تطور أثار انتقاد بعض العناصر الفاعلة الوطنية والمراقبين الدوليين، أكد رئيس مجلس الشيوخ أن المجلس تلقّى طلبا بترشيح عضوين منه للمشاركة في لجنة مخصصة لوضع توصيات بشأن إصلاح الدستور. وأشارت تقارير إلى أن اللجنة بصدد مراجعة مدة الولايات الرئاسية وعددها، ومسألة عضوية رئيس الجمهورية في المجلس الأعلى للقضاء، وأحكام متعلقة بعملية تحقيق اللامركزية.

ثالثا - تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٨ - في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وأثناء اجتماع عُقد في كينشاسا مع سفراء بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كذّب الرئيس كابيلا شائعات مفادها أنه طلب تصفية فورية للبعثة. إلا أنه طلب من منظومة الأمم المتحدة في البلد تقديم مقترح، يشمل جدولا زمنيا، للتصفية التدريجية للبعثة، وأوضح أنه من الأفضل أن يبدأ ذلك في حدود ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استنادا إلى تطور الحالة الأمنية في البلد. وستتفق الحكومة والأمم المتحدة على الجدول الزمني وعلى طرائق تصفية البعثة.

وضع الإطار الاستراتيجي المتكامل

٤٩ - شرعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في وضع إستراتيجية شاملة لمنظومة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثّل إطارا استراتيجيا متكاملا. وهذا الإطار، الذي يُرتقب وضع صيغته النهائية في مطلع ٢٠١٠، بالتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، سيتضمن رؤية مشتركة لأهداف المنظمة ومجموعة من النتائج المتفَّق عليها، وحدودا زمنية، ومسؤوليات عن المهام الحيوية لترسيخ السلام. وسيقوم هذا الإطار بإدماج استراتيجية الأمم المتحدة على نطاق المنظومة المتعلقة بحماية المدنيين والاستراتيجية المتعددة الأبعاد لمعالجة قضية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وسيأخذ هذا الإطار في الاعتبار أيضا خطة للإكمال الناجح للعمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش

الرب للمقاومة والمجموعات المسلحة المتبقية في إيتوري، فضلا عن إصلاح القطاع الأمني؛ ووضع مخطط عام لاستراتيجية الأمم المتحدة للأمن وتحقيق الاستقرار بما في ذلك الموارد الإضافية اللازمة؛ وخطة لدعم الانتخابات المحلية. وسيتضمن الإطار أيضا خطة لتنفيذ الاستراتيجية الشاملة المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٠ - وفي إطار إعداد الإطار، عُقِدت حلقة عمل للإدارة العليا في ٣ أيلول/سبتمبر في كينشاسا حددت أثناءها منظومة الأمم المتحدة أهدافا وأولويات استراتيجية مشتركة لفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. وعقب حلقة العمل، تم تشكيل أفرقة عاملة تقنية معنية بركائز مواضيعية اشتركت فيها العناصر المعنيّة في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على المستوى العملي.

النهج المتعدد الأبعاد للتصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٥١ - بالتوازي مع العمليات العسكرية الجارية للتصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وضعت الأمم المتحدة إستراتيجية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراءات غير عسكرية للتصدي للتهديد الأمني الذي تطرحه هذه القوات. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: (أ) تشجيع ومساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على إيجاد حل نهائي لمسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ (ب) تشجيع الدول الأعضاء على أن تتخذ ضد المقيمين فيها من قياديي تلك الجماعة ما يلزم من إجراءات قانونية، بما يشمل تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذا فعالا والملاحقة على انتهاك تلك الجزاءات، (ج) تعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن بوسائل تشمل حملة إعلامية تشرك فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والبعثة، (د) استكشاف تدابير أخرى تشجع جنود وضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من غير الذين ارتكبوا جرائم إبادة، على العودة الطوعية وتعزز دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، (هـ) دعم بسط سلطة الدولة وتعزيز وجود أمني مستدام في المناطق التي طردت منها عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

إعادة تشكيل البعثة ونشر قدرات إضافية

٥٢ - أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم في نشر القدرات الإضافية التي تم التعهد بتوفيرها والمأذون بها بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨). وبالإضافة إلى طائرة بلجيكية من طراز C-130، نشرت في حزيران/يونيه، وصلت كتيبتا مشاة من بنغلاديش ومصر، وسريتا قوات خاصة من مصر والأردن، وستبدأ في القيام بعملياتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول نهاية هذا العام، إلى جانب وحدة للشرطة المشكلة من بنغلاديش. وبنشر

هذه القوات، يصل العدد الإجمالي للأفراد المتعهد بتوفيرهم والذين سيتم نشرهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قرابة ٢ ٠٥٠ فردا من أصل العدد المأذون به البالغ ٣ ٠٨٥ فردا.

٥٣ - ومن المقرر أن يصل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ما تبقى من القدرات الإضافية التي تم التعهد بتوفيرها، أي سرية مهندسين من بنغلاديش. وطائرتان عموديتان من أوروغواي، وطائرة عمودية تم التعهد بها مؤخرا من بنغلاديش، ويتوقع الانتهاء في آخر السنة من نشر ٢٠٠ مدربا من تنزانيا رهنا باستيفاء ترتيبات قدرات الدعم. ويتوقع أن تنشر في حزيران/يونيه ٢٠١٠ طائرة عمودية ثالثة من أوروغواي. وفي حين سينشر في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحلول نهاية السنة ضباط المخابرات المتعهد بتوفيرهم وعددهم ١٣ ضابطا فإن نشر ذوي الاختصاص الإضافيين الآخرين البالغ عددهم ٣٧ ضابطا لا يزال معلقا ريثما يتم الالتزام بتقديم المعدات الإضافية ونشرها. وبالإضافة إلى الاحتياجات الملحة في هذا المجال، لم يعلن حتى الآن عن أي تعهدات بتقديم طائرة من طراز C-130 و ١٤ طائرة عمودية للخدمات.

٥٤ - ويتوقع أن يعزز نشر القدرات الإضافية قدرة البعثة على حماية المدنيين بعدة وسائل، من بينها زيادة عدد المواقع التي يمكنها فيها أن تنشر القوات وتعيد نشرها حسب الحاجة لتأمين وجودها في المناطق الأقل مناعة، وأن تحدث زيادة كبيرة في القوام الاحتياطي للبعثة وقدرتها على الرد السريع.

٥٥ - وفي هذا الصدد، تنتشر حاليا سريتا القوات الخاصة، إلى جانب سرية القوات الخاصة الغواتيمالية في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. ويتوقع أن تعزز هذه السرايا قدرة البعثة على جمع المعلومات وقدرتها على الرد في تلك المناطق، وعندما يتم نشر الأصول الجوية المطلوبة، ستصبح هذه السرايا قادرة على القيام بعملياتها في جميع أنحاء منطقة البعثة في خلال مهلة قصيرة. ثم إن تعزيز قوام البعثة فيما يتعلق بالقوات الخاصة سيتيح لها خيارات لاتخاذ إجراءات أكثر تركيزا.

٥٦ - وستكمّل الكتيبة المصرية المنتشرة في كيفو الجنوبية كتيبة أورغواي المنتشرة في كيفو الشمالية لتصبح بذلك قوة ذات احتياطي عملياتي يغطي كامل أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعندما تتوفر لهاتين الكتيبتين قدرات مساندة في مجال التنقل، وبخاصة الطائرات العمودية، فسيصبح بإمكانهما أن تحشدا خلال مهلة وجيزة أعدادا كبيرة من القوات حيثما يلزم الأمر.

٥٧ - وفي الأشهر القادمة، ستنقل الكتيبة التونسية المرابطة في كينشاسا إلى مقاطعة أويلي السفلى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كتيبة المشاة التي أوفدتها بنغلاديش ستحل محل الكتيبة

الباكستانية في إيتوري، وستنتهي هذه الكتيبة من عملية الانتقال إلى كيفو الجنوبية في نهاية هذه السنة لتعزيز اللواء الباكستاني هناك.

٥٨ - ونظرا لانتقال عدد من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى المقاطعة الشرقية، ومقاطعتي ومانيما وكاتانغا، عززت البعثة الكتيبة السنغالية في كيسنغاني لدعم عمليات الرصد في مانيما وغابة مايكو التي تمتد إلى المقاطعة الشرقية، في حين نقلت فصيلة من بنين إلى شمال كاتانغا دعما لعمليات الانتشار الوقائي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تلك المقاطعات.

٥٩ - علاوة على ذلك، نقلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وحدة للشرطة المشكلة من بنغلاديش إلى كيفو الجنوبية، وهناك وحدة أخرى من هذه الوحدات يتوقع نشرها في الأشهر المقبلة. وستتولى هاتان الوحدتان الإضافيتان تعزيز القدرة العملياتية لوحدات الشرطة المشكلة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستشارك في أطقم الحماية المشتركة وأفرقة التحقيق المشتركة، وفي تسيير دوريات مشتركة في المحاور الرئيسية جنبا إلى جنب مع الشرطة الوطنية الكونغولية. وستوفر الوحدتان أيضا لعناصر الشرطة الوطنية التدريب على تقنيات حفظ النظام العام ومكافحة الشغب.

تسليم مهام البعثة في غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٠ - طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، أن أقدم توصيات عن قيام البعثة بعملية التسليم التدريجي للمهام المذكورة في الفقرة ٤ من ذلك القرار إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف بغية السماح للبعثة بتركيز جهودها على المناطق الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت بعثة للتقييم التقني، زارت جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر آذار/مارس الماضي، قد وضعت مقترحات لتسليم المهام تدريجيا خلال فترة تتراوح من ٦ شهور إلى ٢٤ شهرا، وقد أشرت إلى تلك المقترحات في تقريري الذي قدمته إلى المجلس في ٢٧ آذار/مارس (S/2009/160).

٦١ - وقد أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدم محدود في تسليم المهام من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وواصل فريق الأمم المتحدة القطري التركيز على هاجسين رئيسيين في هذا الصدد. ويتمثل أولهما في أن الضغوط التي يمارسها المانحون والاحتياجات القائمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تسفر عن تركيز نحو ٨٣ في المائة من الموارد المالية والبشرية للفريق في شرق البلد، مما يحدّ من الإمكانيات المتاحة للوكالات والصناديق والبرامج لحشد ما يلزمها من قدرات كي تتولى في غرب البلد المهام ذات الصلة

التي تؤديها البعثة حاليا. ويتمثل ثانيهما في أن الفريق لا يزال يعوّل كثيرا على أصول البعثة في تنقله بين الأماكن ووصوله إليها، وفي قيامه بتوفير الأمن على الصعيد المحلي.

٦٢ - وأحرز تقدم مرض صوب تركيز قدرات البعثة في شرق البلد. فحالما يتم الانتهاء من نقل الكتيبة التونسية إلى أويلي السفلى (المشار إليها في الفقرة ٥٧ أعلاه)، تكون البعثة قد نشرت أكثر من ٩٨ في المائة من عنصرها العسكري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن أصل القوام المأذون به للبعثة البالغ نحو ١٩ ٨٠٠ جندي، هناك ٤٦٠ جندي تقريبا سيبقون في غرب البلد، وذلك بالإضافة إلى أفراد مقر القوة وعدد محدود من المراقبين العسكريين في مواقع رئيسية. وستبقى في المقاطعات الغربية وحدتان من وحدات للشرطة المشكلة السبعة التابعة للبعثة وثلاث وحدات في كينشاسا. وعلى الجانب المدني، تم نشر أقل من ٩ في المائة من موظفي البعثة في المقاطعات الغربية خارج كينشاسا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٣ - وسيوجه الإطار الاستراتيجي المتكامل عملية نقل معظم ما تبقى في المناطق الغربية من مدنيين وقدرات لوجيستية. وسيوفر الإطار الأرضية اللازمة لجهود الدعوة المشتركة اللازمة لحشد الموارد للأنشطة الانتقالية وبناء قدرات فريق الأمم المتحدة القطري في المقاطعات التي أخذت البعثة في الانسحاب منها. ولتأمين الانتقال تدريجيا من أنشطة تثبيت الاستقرار إلى أنشطة تحقيق الإنتعاش، يقترح تمويل الأجزاء ذات الصلة من الإطار من خلال آلية لتنسيق التمويل بالاستعانة بمرفق تمويل أنشطة الاستقرار والانتعاش.

سيادة القانون

٦٤ - تَواصَل تعزيز العدالة العسكرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن الشواغل المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية لا تزال قائمة فيما يختص بالهيئات غير العادية المنشأة في مقاطعتي كيفو، ومنها المحكمة العسكرية لمناطق العمليات. وقد أجرت هذه الهيئات أكثر من ٣٠ محاكمة لجنود متهمين بارتكاب جرائم خطيرة منها الاغتصاب وجرائم الحرب، وأصدرت أحكاما قاسية تشمل عقوبة الإعدام، التي أُوقِف تنفيذها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من إسهام من هذه الآليات في كفالة الانضباط في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن شكوكا قوية لا تزال تحوم حول أساسها القانوني واحترامها لمعايير المحاكمة العادلة، لا سيما نظرا لكونها لا تتيح مجالا للحق في رفع دعوى استئناف.

٦٥ - وقد أقيل من قيادة العمليات في الجيش الضباط الخمسة الكبار للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتهمون بارتكاب أعمال عنف جنسي أُثير موضوعها مع

الرئيس كابيلا أثناء زيارة بعثة مجلس الأمن لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو، غير أنهم لم يقدموا للمحاكمة حتى الآن. وأفادت الحكومة بأن الكولونيل سافاري والكولونيل موبولي قيد الحبس الاحتياطي في كينشاسا. أما الجنرال كاكوافو والكولونيل موسالا فهما تحت الرقابة في كينشاسا. وتفيد التقارير بأن الميجور بيتشن قد فرّ. وقد استمرت البعثة في متابعة الأمر، وقدمت الدعم للمدعي العام العسكري للبلد لإجراء التحقيقات ذات الصلة بغرض إحضار المرتكبين المزعومين الخمسة أمام العدالة.

٦٦ - وأوفدت بعثة الأمم المتحدة موظفين تقنيين لإنشاء الخلية التجريبية لدعم المحاكمات في كيفو الشمالية. وسيتولى الفريق، الذي يضم مُحققَيْن اثنين من الشرطة العسكرية ومُحققَيْن اثنين من الشرطة، تقديم الدعم للمدعين العامين والمحققين الكونغوليين من أجل إحضار عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشتبه في ارتكابها جرائم الاغتصاب وغيرها من الجرائم الخطيرة أمام العدالة. ويُتوقع إرسال أفرقة إضافية إلى مقاطعات كيفو الجنوبية وإيتوري ومانيما وكاتانغا.

٦٧ - وقد ظل نقص الموارد البشرية والمالية يعيق نظام العدالة المدني. واستمر المجلس القضائي الأعلى في العمل دون ميزانية، مما أعاق ممارسته لمسؤولياته، بما فيها تلك المتعلقة بمساءلة القُضاة. وازدادت الحالة سوءا بسبب أوجه القصور النظامي، بما فيها ما يتعلق بمسك السجلات الجنائية.

٦٨ - وبدأت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع النائب العام للبلد، الإعداد لإيفاد بعثة تفتيش تهدف إلى الحد من ازدحام السجون الناجم عن الإفراط في الحبس الاحتياطي. ودعمت بعثة الأمم المتحدة تدريب الحراس في ٨ سجون رئيسية في المحافظات، وأصلحت ٦ مرافق للاحتجاز ونفذت عددا من المشاريع الصغيرة الحجم لإنشاء عيادات صحية وتعزيز الأمن وتوفير الطاقة الكهربائية والماء النقي للسجون. وساعدت البعثة أيضا على إنشاء أو توسيع الحدائق والمزارع التابعة للسجون في عدة مرافق في مقاطعات كاتانغا وإكواتور وكيفو الشمالية. كما تعاونت بنشاط مع السلطات الوطنية من أجل النشر السريع للموظفين القضائيين وموظفي السجون في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وعلى الرغم من ذلك ظلت أعمال الشغب وحالات الهروب والوفاة بسبب الجوع وسوء الأحوال في السجون متفشية، وظل غياب نظام سجون حكومي قادر على أداء مهامه يؤثر على الأمن في أنحاء البلد.

العنف الجنسي والجنساني

٦٩ - ظل الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي مصدرا للقلق الشديد، وما فتئ ضحايا العنف الجنسي يواجهون صعوبات هائلة. وأعاقت الرسوم القضائية الباهظة والتسويات الودية والتهديدات للضحايا وجهل موظفي الشرطة الوطنية الكونغولية أو بعض الضحايا للقانون أيضا مكافحة الإفلات من العقاب.

٧٠ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الصيغة النهائية لخطة تنفيذ الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي. وجرى أيضا تنقيح وتبسيط آليات التنسيق المشتركة مع الحكومة بشأن العنف الجنسي، وذلك عن طريق فتح بند صرف خاص للعنف الجنسي ضمن مرفق تمويل أنشطة تحقيق الاستقرار والانتعاش وإنشاء آليات لدعم تنفيذ الخطة.

٧١ - ووفرت البعثة وشركاؤها التدريب في مجال الإجراءات القضائية المتخصصة المتعلقة بالعنف الجنسي لـ ٨٩١ من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك للقضاة والمحامين وموظفي السجون. وعلاوة على ذلك دعمت البعثة إنشاء وحدات متخصصة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني داخل الشرطة الوطنية الكونغولية في جميع المقاطعات. وبالتعاون مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة طورت البعثة أيضا مفهوما لإنشاء خلايا لمكافحة العنف الجنسي وتدريب ٤٠٠ من أفراد الشرطة الوطنية في مقاطعة إيتوري.

٧٢ - وفيما يختص بدعم الضحايا استمرت بعثة الأمم المتحدة في تنفيذ أنشطة بناء القدرات والإرشاد لصالح المساعدين القانونيين والمنظمات غير الحكومية ونقابات المحامين، وتوفير المساعدة القانونية للناجين، وتيسير وصول الضحايا إلى العدالة. وأُكملت هذه الجهود بتوفير الوكالات ذات الصلة في الأمم المتحدة المساعدة الطبية للناجين، بما في ذلك العلاج الوقائي الطارئ بعد التعرض للعدوى، والرعاية الطارئة للأمهات، ومعالجة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إضافة إلى ذلك، نفذت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أنشطة تتعلق بمنع العنف الجنسي تستهدف المجتمعات المحلية وتكفل اتخاذ تدابير الحماية الذاتية.

٧٣ - استمرت بعثة الأمم المتحدة وشركاؤها في الدعوة من أجل تسريح الأطفال المجندين في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ بداية العام يسرت البعثة تسريح ٢ ٢٨٤ طفلا من القوات المسلحة. واستمرت البعثة، بالتعاون مع شركائها، في

متابعة عملية وضع خطة عمل مع القوات المسلحة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة وتيسير تسريحهم.

إصلاح القطاع الأمني

٧٤ - شكل عدم إحراز التقدم في المجال الحيوي لإصلاح القطاع الأمني أحد الشواغل الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الجيش

٧٥ - كما ذُكر سابقا، استمر جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية غير المدقق في خلفياتهم، والذين يعانون من قصور في التجهيز والتدريب والإعاشة، في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد ازداد تفاقم الوضع بسبب عدم الانتظام في دفع الأجور والاستحقاقات، ونقص الثكنات العسكرية والدعم الأسري، وفي بعض الحالات بسبب المخططات العرقية التي تتمسك بها العناصر المدمجة حديثا والوافدة من الجماعات المسلحة. وشكل الإدماج غير الكامل لعناصر الجماعات المسلحة الكونغولية في القوات المسلحة، وما ترتب عليه من تحديات أيضا عاملا رئيسيا من العوامل المؤثرة في التقدم المحرز في إصلاح الجيش. غير أن بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني أكملت تعدادا للعناصر المدمجة حديثا من الجماعات المسلحة البالغ عددها ٥٨٧ ١٧ عنصرا في القوات المسلحة، وهي خطوة هامة في سبيل إنشاء نظام لكفالة الدفع المنتظم لأجور تلك العناصر. إضافة إلى ذلك، شرعت بعثة الأمم المتحدة في تطوير آليات لكفالة عدم مشاركة جنود القوات المسلحة المتورطين في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ”المشروع التدريبي الرئيسي الموسع“ للبعثة، المتوقع بدؤه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرض البرلمان ثلاثة مشاريع قوانين أساسية تتعلق بإصلاح القوات المسلحة، ومجلس الدفاع الأعلى، وأوضاع الأفراد العسكريين للقوات المسلحة. وتتناول هذه القوانين عددا من المجالات المثيرة للقلق، منها ما يتعلق بعدم الدقة في بيان أدوار، مكونات القوات ومسؤولياتها وحجمها وقدراتها. بيد أنها تتضمن أيضا صياغات هامة فيما يختص بمنع إساءة استخدام القوات المسلحة وإخلالها بالانضباط.

٧٧ - وقد اتخذت البعثة خطوات نحو قيادة التنسيق بين الشركاء الدوليين فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر استضافت بعثة الأمم المتحدة في كينشاسا أول اجتماع على مستوى السفراء بشأن إصلاح القطاع الأمني، شاركت فيه مجموعة من الشركاء الدوليين الرئيسيين. واتفق المشاركون على عقد اجتماعات منتظمة على مستوى

كبار المسؤولين وعلى المستوى الفني بشأن إصلاح القطاع الأمني، تحت قيادة البعثة، من أجل تيسير تعزيز التنسيق والتوصل إلى رؤية مشتركة للجهود الوطنية في هذا المجال.

الشرطة

٧٨ - تم تعزيز التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق عقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية مشتركة. إضافة إلى ذلك، أقرت لجنة رصد إصلاح الشرطة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، خلال دورتها الرابعة/ خطة عمل ذات أولوية مدتها ثلاث سنوات وخطة عمل مدتها ١٥ سنة لإصلاح الشرطة. غير أن الحكومة لم توافق بعدُ على الخطتين، كما أن اعتماد القانون الأساسي الذي سيوفر الإطار القانوني الضروري لإصلاح الشرطة لم يزل معلقا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت بعثة الشرطة عملية تعداد أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية بالتنسيق مع شرطة الأمم المتحدة.

٧٩ - وبصورة مستقلة، قدمت البعثة الدعم لنشر حوالي ٣٠٠ عنصر من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية في سبع مراكز للشرطة في كيفو الشمالية و ٤٨٠ من المناطق المستهدفة في كيفو الجنوبية وإيتوري، وذلك في إطار استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار. ونُشر أيضا ما مجموعه ١٢٠ فردا من أفراد شرطة الحدود. إضافة إلى ذلك، أجرت بعثة الأمم المتحدة تدريبا خاصا على التكتيكات الدفاعية لصالح وحدات الشرطة الوطنية المنشورة على طول محور روتشورو - إيشاشا في كيفو الشمالية.

٨٠ - ودعمت البعثة كذلك نشر ١ ٥٠٠ من أفراد شرطة التدخل السريع في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأويلي العليا. ولإيواء هذه العناصر أنشأت البعثة معسكرات مؤقتة في روتشورو وباراكا وفيزي وكانيولا ووالونغو وبيتالي.

٨١ - واستمرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، في تنفيذ برنامج تدريبي لصالح ٦ ٢٠٠ من موظفي الشرطة الوطنية في كينشاسا ومقاطعات باكونغو وكيفو الشمالية والمقاطعة الشرقية. ويشمل البرنامج إصلاح مراكز تدريب الشرطة في كينشاسا وولايتي باكونغو والمقاطعة الشرقية. وتم أيضا تدريب مائة من أفراد الشرطة الوطنية على الاضطلاع بمهام الحراسة الإنسانية.

٨٢ - ومن أصل قائمة أولية تضم حوالي ٢ ٠٦٧ عنصرا من عناصر حركتي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب والماي - ماي، تَقدم ١ ٤٢٥ عنصرا للاندماج في الشرطة الوطنية. ومن المتوقع أن يسجل الباقون أنفسهم خلال الأسابيع المقبلة. وستقوم البعثة بتدريب عناصر

مختارة لإدماجهم في الشرطة الوطنية، بعد التحقق من عدم ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. غير أن جماعات الماي – ماي ادعت أن مجموعة إضافية من ٦٩٥ ٤ عنصرا تنتظر ذلك الإدماج.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨٣ - أعادت البعثة ٩٣ محاربا إلى بوروندي وأوغندا و ٢١ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بالإضافة إلى المحاربين الروانديين السابقين البالغ عددهم ٨٧٠ ١ فردا، بمن فيهم عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ومُعاليهم البالغ عددهم ٩٩٤ ١ شخصا الذين أعيدوا إلى رواندا منذ كانون الثاني/يناير.

٨٤ - ومنذ تقديم تقريري السابق، تم تسريح أكثر من ٠٢٧ ٦ من المحاربين السابقين كجزء من المرحلة الثانية من البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بينما اختار ٥٠٦ ٧ من العناصر الاندماج في الجيش. وبينما من المقرر أن يُنهي البنك الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٠ تمويله لهذا البرنامج بقيمة ٥٠ مليون دولار، حيث يتلقى المحاربون السابقون مستحقاتهم بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإن مساهمة مصرف التنمية الأفريقي البالغة ٢٢,٥ مليون دولار في وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد خُصص حوالي ٣٠ في المائة من ذلك المبلغ لبرامج إعادة الإدماج الفردي، بينما رُصد مبلغ ١٦,٤ مليون دولار المتبقي لبرامج إعادة الإدماج الجماعي، بما في ذلك إنشاء ١٠ مزارع تجريبية. وفضلا عن هذا، حصلت البعثة على ٤ ملايين دولار لتمويل برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يستهدف حوالي ٥٠٠ ٣ من عناصر الجماعات المسلحة الذين لم يتمكنوا من المشاركة في البرنامج الوطني.

إجراءات مكافحة الألغام

٨٥ - واصل مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام تركيز جهوده الرامية إلى مكافحة الألغام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن ضمنها ما يتعلق بتنسيق الدراسات الاستقصائية، وإزالة الألغام أو مخلفات الحرب من المتفجرات، وأنشطة التوعية بمخاطر الألغام. وقد أدمج ممثلو وزارتي الداخلية والدفاع أيضاً في المركز من أجل بناء القدرات الوطنية على مكافحة الألغام، وأدرج القانون الوطني المتعلق بإجراءات مكافحة الألغام في جدول الأعمال الحالي للجمعية العامة. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تم تسليم ٤٧١ ٧ متراً

مربعاً من الأراضي التي أزيلت منها الألغام في موتوندو، كاتانغا، إلى السلطات والمجتمعات المحلية من أجل المشاريع الزراعية المقررة التي من المتوقع أن يستفيد منها نحو ٢ ٠٠٠ شخص.

الانتخابات

٨٦ - في أيلول/سبتمبر، أنجزت اللجنة الانتخابية المستقلة استكمال سجلات الناخبين في كينشاسا الذي أصدرت بموجبه نحو ١,٤ مليون بطاقة ناخب جديدة. إلا أن التأخير في إطلاق استكمال سجلات الناخبين في المقاطعات العشر الأخرى استمر نظراً إلى أنه لا يزال يتعين على الحكومة إحالة القائمة الرسمية للدوائر الانتخابية من أجل الانتخابات المحلية إلى اللجنة. كما يتعين على الحكومة أن تقدم حصتها في تمويل هذه العملية. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ترأس الرئيس كابيلا اجتماعاً مشتركاً بين المؤسسات مع رئيس الوزراء، ورئيسي مجلسي البرلمان، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس اللجنة، في مبوييه مايي. وخلال الاجتماع، أكدت الحكومة رسمياً التزامها بإجراء انتخابات محلية قبل الانتخابات العامة، وأشارت إلى أن جدولاً زمنياً في ذلك الصدد سوف يصدر قبل ١٠ كانون الأول/ديسمبر. إلا أن حالات التأخير المتراكمة تستبعد إمكانية إجراء الانتخابات المحلية قبل نهاية عام ٢٠١٠. ويثير ذلك بدوره الشكوك بشأن إجراء الانتخابات العامة لعام ٢٠١١ في أوانها.

رابعاً - الآثار المالية

٨٧ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩١/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مبلغاً إجمالياً قدره ٦٠٠ ٥٨٤ ٣٤٦ ١ دولار، أي ما يعادل ٣٨٣ ٢١٥ ١١٢ دولاراً شهرياً، من أجل الإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإن تغطية تكلفة الإنفاق على البعثة ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٨٨ - وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة إلى الحساب الخاص للبعثة ٣٤٠,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٢ ٣٢٣,١ مليون دولار.

٨٩ - وحتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كان مجموع المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات ووحدات الشرطة المشكلة ٤٣,١ مليون دولار. وسددت التكاليف المتعلقة بالقوات/وحدات الشرطة المشكلة، والمعدات المملوكة للوحدات، للفترة الممتدة حتى ٣١

آب/أغسطس ٢٠٠٩ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على التوالي، وفقاً لجدول السداد الفصلي العادي.

خامساً – التوصيات والملاحظات

٩٠ – منذ تقريري السابق إلى مجلس الأمن، لا يزال التقدم متفاوتاً في المجالات الحاسمة لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المسائل الجديرة بالثناء مواصلة تحسن العلاقات بين البلد والبلدان المجاورة له، وإنني أشجع حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا على مواصلة اتباع هذا النهج السليم. وقد أثلجت صدري الإشارات الإيجابية التي ظل الرئيسان كابيلا وكاغامي يوجهانها في ذلك الصدد.

٩١ – وعلى الرغم من أن عملية كيميا الثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حققت مكاسب عسكرية هامة، فقد رافقتها تكلفة إنسانية باهظة، على النحو المبين في هذا التقرير. ومن المتوقع أن يحد الانتقال إلى مرحلة جديدة لهذه العملية من أثرها على السكان المدنيين مع مواصلة الضغط على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم المحدود في ما يتعلق بتنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا التي تتبعها الحكومة داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد كان بعض العناصر في الجيش الوطني مسؤولاً عن انتهاكات شديدة الخطورة لحقوق الإنسان. وإنني أحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مضاعفة جهودها لمنع هذه الانتهاكات غير المقبولة و/أو التصدي لها، وأدعو الشركاء الثنائيين لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى توفير الدعم في مجال بناء القدرات لنظام القضاء العسكري في البلد.

٩٢ – وستواصل البعثة تقديم دعمها إلى نحو ١٦ ٠٠٠ عنصر من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة في عملية كيميا الثانية في مقاطعتي كيفو، وإلى القوات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة في عملية روديا الثانية ضد جيش الرب للمقاومة في مقاطعتي أويلي وعملية الحجر الحديدي في منطقة إيتوري في المقاطعة الشرقية، شريطة سحب الدعم لوحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تظهر تجاهلاً صارخاً لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني الدولي. وستواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية رصد سلوك القوات المسلحة عن كثب وتطبيق سياستها المتعلقة بالدعم للقوات المسلحة، وسوف تسارع، كما هو الحال بالنسبة إلى لوكويتي، إلى وقف دعمها لأي وحدة تابعة للقوات المسلحة يتضح أنها انتهكت أياً من هذه الصكوك القانونية.

٩٣ - ومن الأساسي أن تتخذ خطوات مستعجلة لتحسين حماية المدنيين التي تقع على عاتق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقام الأول، على الرغم من أنها تمثل الأولوية المطلقة للبعثة. وبدعم من البعثة والشركاء الثنائيين، يتعين على الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لتحويل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حامية للشعب الكونغولي. ومن شأن اتخاذ خطوات حاسمة وعاجلة لمعالجة وضع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، التي يواكبها تنفيذ المرحلة الجديدة من العمليات والتدابير غير العسكرية للتصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا المبينة في الفقرتين ١١ و ٥١ على التوالي، أن يسهم في حماية المدنيين والحالة الأمنية العامة في شرق البلد إلى حد كبير. وينبغي أن تشمل هذه الخطوات ما يلي: تقديم المساعدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لتحديد الوضع النهائي من أجل حل مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ وتشجيع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات قانونية ضد قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المقيمين في بلدانهم، ويشمل ذلك التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ تعزيز جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية تشارك فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والبعثة؛ استكشاف السبل التي تمكن رواندا من مواصلة الترويج للعودة الطوعية وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لأعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من الذين لم يرتكبوا الإبادة الجماعية؛ دعم بسط سلطة الدولة في المناطق التي طُردت منها عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتكثيف الجهود المتضافرة لإضفاء الحس المهني على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٤ - وتبرز الانتهاكات التي يدعى بأن عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ارتكبتها أهمية الاستمرار في معالجة ثقافة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال يثلج صدري التقدم الناشئ في مجال القضاء العسكري رغم كونه محدوداً، بما في ذلك ما يتعلق بالآليات القضائية الاستثنائية التي أنشئت في مقاطعتي كيفو بهدف اتخاذ إجراءات قانونية ضد عناصر القوات المسلحة الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ضمنها أعمال العنف الجنسي، في سياق عمليات كيميا الثانية. إلا أنني أؤكد من جديد ضرورة قيام سلطات البلد بكفالة احترام تلك الآليات للمعايير الدولية، وأشجع تطبيقها الصارم لسياسة عدم التسامح مطلقا داخل القوات المسلحة.

٩٥ - وأرحب بتنحية خمسة من كبار ضباط القوات المسلحة الذين ركز عليهم مجلس الأمن أثناء البعثة التي قام بها في أيار/مايو من مواقع قيادة العمليات. وينبغي أن تلي ذلك الخطوات القضائية ذات الصلة لكفالة إحضار مرتكبي الجرائم الخمسة المزعومين للمثول أمام

المحكمة. والبعثة على استعداد لمواصلة تقديم الدعم إلى الجهود المحددة في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق خلايا دعم الادعاء التي ستؤازر التحقيق مع المجرمين ومقاضاتهم.

٩٦ - وإنني أحث بشدة حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على العمل معاً والاتفاق على مجموعة واضحة من أهداف الحل النهائي لقضية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكذلك على التعاون مع البعثة والشركاء الآخرين بشأن التدابير غير العسكرية اللازمة والمكمِّلة لتحقيق تلك الأهداف.

٩٧ - وفي هذا السياق، أرحِّب بالخطوات الهامة التي اتخذتها جمهورية ألمانيا الاتحادية لاعتقال إينياس موروواناشياكا، رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونائبه ستراتون موسوني. كما أرحب بتجديد التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ القرارين ١٨٠٤ (٢٠٠٨) و ١٨٥٧ (٢٠٠٨) واعتماد تدابير ملموسة داخل الاتحاد لمعالجة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وإنني أشجع البلدان الأخرى التي من المعروف أن أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الشتات قد اتخذوها قاعدة لهم على اتخاذ تدابير صارمة مشابهة. وتلك التدابير هي تدابير حاسمة من أجل التحييد الفعلي لهذه الجماعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٨ - وإلى جانب الجهود الرامية إلى التصدي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لا يزال إدماج الجماعات المسلحة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل فرصة فريدة لتحقيق الاستقرار في مقاطعتي كيفو. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية للإدماج في القوات المسلحة، ليس فقط فيما يتصل بإدماج الأعضاء السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذي حافظ على سلسلة موازية من القيادة العسكرية والسياسية في عدد من المناطق، وإنما أيضا جميع الجماعات التي أُدمجت حديثاً ضمن هذه القوات. وإنني أشجع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة لتبديد المخاوف التي أثارتها الجماعات المسلحة الكونغولية، بما في ذلك ما يتعلق بإسناد الرتب العسكرية للعناصر التي أُدمجت حديثاً، وذلك من أجل ضمان تمتين عملية الإدماج. كما أن ضمان دفع المرتبات وتدريب القوات وتجهيزها على نحو أفضل وتوفير الثكنات كلها أمورٌ بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، أرحب بعملية التعداد للعناصر التي أُدمجت حديثاً، التي أنجزتها بعثة الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، والتي تمثل خطوة هامة نحو ضمان دفع المرتبات بانتظام. وأحث بعثة الاتحاد الأوروبي وشركاءها على دعم الجهود الرامية لبلوغ تلك الغاية، في إطار التعاون الوثيق المتواصل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٩ - ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس لضمان النجاح في إتمام عملية الإدماج. وقد اتخذت بعض الخطوات، بما في ذلك ما يتعلق بتحويل المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعات كونغولية مسلحة أخرى إلى أحزاب سياسية، وإنشاء آليات لجرحى الحرب والأرامل والأيتام، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. غير أن التقدم المحرز عموماً كان بطيئاً. وأحث جميع الأطراف في هذه الاتفاقات، وخصوصا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الإسراع في تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها، وهو الأمر الذي سيكتسي أهمية للعمل على أن يتسنى، في آخر المطاف، لسكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين عانوا لمدة طويلة التمتُّع بثمار السلام.

١٠٠ - ويشكل استمرار الهجمات على المدنيين من قِبل جيش الرب للمقاومة، الذي تشير التقديرات الآن إلى أن عدد أفراده لا يزيد عن ١٠٠ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصدراً للقلق المستمر. وقد غدا جيش الرب للمقاومة الآن يشكل تهديداً إقليمياً، حيث تمتد أنشطته إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان. وهناك حاجة مستمرة لضمان رد إقليمي مشترك. وبدأت بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في المنطقة في اتخاذ التدابير اللازمة لتبادل المعلومات، وتحليل السلوك، وتنسيق أعمال التصدي لتحديات جيش الرب للمقاومة في المناطق التي توجد فيها هذه البعثات، بما في ذلك بالتعاون مع قوات الأمن الوطنية المعنية. وأنا أشجع مجلس الأمن أيضا على النظر في اتخاذ خطوات لمواءمة ولايات البعثات المعنية المختلفة لتيسير مزيد من العمل المتضافر، بما في ذلك تقديم الدعم لحماية المدنيين.

١٠١ - ومع ذلك، فإن إصلاح القطاع الأمني سيكون هو الضمانة الأساسية لاستمرار الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والشركاء الثنائيون، بما في ذلك تقديم دعم مالي وتقني كبير، لم يتحقق سوى قدر محدود للغاية من التقدم الملموس بشأن إصلاح قوات الأمن الكونغولية، التي لا تزال في معظمها تتكون من خليط من أفراد الجماعات المسلحة السابقين غير المدرَّبين التدريب الكافي. وأنا أعتقد اعتقادا راسخا بأن على الشركاء الدوليين الآن العمل معاً بطريقة متماسكة لمساعدة الحكومة على وضع خطة لدعم إصلاح القطاع الأمني الذي من شأنه ضمان أن تُستخدم الموارد التي يستثمرونها في هذا البرنامج بأكفأ الطرق وأكثرها استدامة لبناء قوات أمن مهنية مستدامة مُحكمة التدريب والتجهيز، قادرة على تولي مسؤوليات الأمن الداخلية والخارجية، وفقا للمعايير الدولية. وأعتقد أن بعثة الأمم المتحدة توجد في أفضل موضع للقيام بدور تنسيقي بين الشركاء الدوليين بشأن قضايا إصلاح القطاع الأمني دعماً للمبادرات التي تضطلع بها السلطات الوطنية.

١٠٢ - وكخطوة أولى نحو بناء قوات مسلحة تتسم بالمصداقية والروح المهنية والاستدامة، تُشجع الحكومة على العمل مع بعثة الأمم المتحدة وشركائها الثنائيين لبناء قوة صغيرة خضعت لفحص تام ومتعددة الأعراق مؤلفة من نحو ٠٠٠ ١٥ إلى ٠٠٠ ٢٠ جندي، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تدريبها وتجهيزها والإنفاق عليها، وبإمكانها أن تتولى تدريجياً المسؤوليات الأمنية للبعثة في مناطق البلاد المتضررة من النزاع. ويمكن لهذه القوة أيضا، التي ستحدد الحكومة وشركاؤها مهامها وحجمها وتشكيلتها وهيكلها بشكل مشترك، أن تساعد الحكومة في مسعاها لإضفاء الطابع المهني تدريجياً على القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٣ - علاوة على ذلك، مما يكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد التأكد من أن العناصر المارقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تحل محل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أيضا مواصلة بذل الجهود لدعم بسط سلطة الدولة ذات المصداقية والشرعية، لا سيما في شرق البلد. ويؤدي انعدام دولة فاعلة إلى إيجاد الفرص في المناطق المتضررة من النزاع لاستغلال الموارد الطبيعية بصفة غير مشروعة. وإلى جانب الجهود التي بدأت تبذلها البعثة في هذا الصدد بالتعاون مع سلطات البلد، من الأهمية بمكان أن يواصَل تقديم الدعم، من باب الأولوية، للجهود الجارية لاستعادة سلطة الدولة على المناطق التي تغادرها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإعادة إنشاء أو تعزيز المؤسسات الإدارية ومؤسسات الشرطة والمؤسسات القضائية والإصلاحية في جميع أنحاء المقاطعات الشرقية في إطار خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من الحرب وتعميرها واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار.

١٠٤ - وإنني أشجع البرلمان على تسريع مداولاته، وخاصة فيما يتعلق باعتماد القوانين المتعلقة بالانتخابات. وفي الوقت ذاته، سيكون من المهم الحفاظ على توازن مناسب بين البرلمان والسلطة التنفيذية من أجل ضمان وجود توازن في القوى بين فروع الحكومة، على نحو ما يقتضيه الدستور. وفي هذا الصدد، أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تعمل في سبيل الحفاظ على القضاء الديمقراطي من أجل ضمان توطيد النظام الديمقراطي المتعدد الأحزاب المنصوص عليه في الدستور.

١٠٥ - وسيكون إجراء الانتخابات المحلية في الوقت المحدد خطوة هامة في هذا الصدد. غير أنني في غاية القلق من أن استمرار تأخيرها، والمنهجية المعدَّلة المقترحة لتسجيل الناخبين، وعدم قدرة الحكومة حتى الآن على الوفاء بالتزاماتها من حيث التحضير للانتخابات المحلية، أمورٌ ستؤثر على الجدول الزمني الذي تأخر بالفعل. كما أن تأخيرها لمدة أطول سيكون له

تأثير على إجراء الانتخابات الوطنية الثانية التي من المقرر، وفقا للدستور، أن تجرى بحلول عام ٢٠١١. والواضح أن مثل هذا التأثير سيكون بمثابة وأد للثقافة الديمقراطية الوليدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنا أحث الحكومة على اتخاذ قرار بشأن الانتخابات المحلية في أقرب وقت ممكن. كما أشجع الشركاء الدوليين على مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية لها.

١٠٦ - وخلال السنوات العشر الماضية، كانت البعثة سنداً للشعب الكونغولي خلال تحقيق بعض الإنجازات الرئيسية في تاريخه الوطني، بما في ذلك تنفيذ مختلف الاتفاقات التي لمت شمل أراضي البلد والاتفاق الشامل والجامع، التي أسفرت عن الفترة الانتقالية. وقد دعمت البعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها أثناء أول انتخابات حرة ونزيهة تجرى منذ أربعين عاما، وواصلت مساهمتها في استعادة الأمن والتعمير وبناء قدرات الدولة. وباستثناء مقاطعتي كيفو وعدد من الجيوب في المقاطعة الشرقية، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل الآن إلى حد كبير بلدا يعيش في سلام وهو على استعداد، بعد أكثر من خمسين عاما من الاستقلال، على الشروع في المرحلة المقبلة الحرجة ألا وهي مرحلة التعمير وإعادة البناء.

١٠٧ - واعترافاً بهذه الحقائق، ستدخل البعثة والأمانة العامة، خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مناقشات تفصيلية بشأن توجُّه البعثة وشكلها في المستقبل، وذلك بهدف الاتفاق على المهام الحيوية التي يتعين إنجازها بدعم من البعثة وخلال الأطر الزمنية المتوقعة قبل أن يمكن للبعثة البدء في عملية التصفية التدريجية، دون أن يتسبب ذلك في حدوث انتكاسة والعودة إلى عدم الاستقرار. وستمكّن الاتفاقات التي سيتم التوصل إليها مع الحكومة منظومة الأمم المتحدة في البلد من وضع اللمسات الأخيرة على إطارها الاستراتيجي المتكامل، المشار إليه في الفقرتين ٤٩ و ٥٠. وبناء على ذلك، أعتزم أن أقدم إلى مجلس الأمن، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، توصيات بشأن إعادة تشكيل البعثة وبشأن توجُّهها الممكن في المستقبل.

١٠٨ - وفي غضون ذلك، أود أن أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بقوامها وشكلها المعتمديْن في الوقت الراهن. وسيسمح هذا التمديد المحدود بالانتهاء من المناقشات المشار إليها أعلاه مع الحكومة. وبناء على التوصيات المفصلة التي سأقدمها في تقريري لشهر نيسان/أبريل، سيجري مجلس الأمن بعد ذلك استعراضا بتأنٍ أكبر للبعثة بهدف وضع ولاية جديدة لها، في حزيران/يونيه ٢٠١٠، تحدد التوجه المستقبلي للبعثة، بما في ذلك تقليص قوامها العسكري. وخلال هذه الأشهر الستة، أوصي بأن تظل حماية المدنيين هي الأولوية القصوى للبعثة. وبالإضافة إلى ذلك، وأخذاً في

الاعتبار التحديات التي تطرحها القائمة الطويلة من المهام المنصوص عليها في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، أقترح أن تركز البعثة خلال الأشهر الستة المقبلة على ما يلي: (١) مساعدة الحكومة، وفقا لسياستها المتعلقة بدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، المبيّنة في الفقرتين ١٢ و ١٣ أعلاه، على إتمام العمليات العسكرية الواسعة النطاق بقيادة هذه القوات بنجاح وبسرعة، والتي ستركز تدريجيا على الأعمال العسكرية المحددة الهدف، فضلا عن دعم الجهود غير العسكرية الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة الأجنبية وإعادتها إلى وطنها، خاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، وكذلك تحييد ما تبقى من الجماعات المسلحة الكونغولية؛ (٢) دعم بسط سلطة الدولة، بسبل منها إنشاء هياكل الإدارة الأساسية والهياكل المعنية بسيادة القانون في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة ومناطق التعدين الرئيسية، وذلك في إطار خطة الحكومة لتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من الحرب وتعميرها، واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار، مع التركيز بشكل خاص على تقديم الدعم لتدريب قوات الشرطة الوطنية ونشرها، وعلى تعزيز القدرات المعنية بسيادة القانون وعلى إصلاح الطرق الواقعة على المحاور ذات الأولوية؛ (٣) بموازاة دعم الإصلاح الشامل للقطاع الأمني وتقديم مساعدة عاجلة إلى عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوطنية، القيام بدور رائد في التنسيق بين شركاء إصلاح القطاع الأمني الدوليين ومساعدة الحكومة على بناء قدرات فعالة معنية بسيادة القانون، بما في ذلك جهاز القضاء والمؤسسات الإصلاحية، والعمل مع شركاء البلد الثنائيين لدعم التدقيق في السجلات الشخصية لكتائب القوات المسلحة ووحدات الشرطة المنتشرة في الشرق وتدريبها وتأهيلها مهنياً بهدف بناء قوة تتولى تدريجياً المسؤوليات الأمنية الحالية المنوطة بالبعثة؛ (٤) وفقا للأحكام المتعلقة بحماية الطفل الواردة في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) والقرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وبالتعاون مع الشركاء المعنيين بحماية الطفل، دعم الإفراج عن الأطفال من كافة القوات والجماعات الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعمل على إيلاء اهتمام خاص للأطفال أثناء تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (٥) المساعدة على التعجيل بتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس فيما يتعلق بإدماج الجماعات المسلحة وإنشاء آليات لتسوية المنازعات المحلية الناجمة عن قضايا الأراضي والممتلكات وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً وعن التوترات العرقية، على النحو المتوخى في تلك الاتفاقات؛ (٦) رهناً بمزيد من الوضوح من جانب الحكومة، دعم الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية؛ (٧) دعم الجهود التي تبذلها حكومات منطقة البحيرات الكبرى من أجل تعزيز علاقات حسن الجوار، بما في ذلك من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والآليات الإقليمية الأخرى.

١٠٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لجميع موظفي البعثة المدنيين ولأفرادها العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها، الذين واصلوا، تحت قيادة ممثلي الخاص، آلان دوس، إبداء تصميمهم وإخلاصهم المتفاني، في ظل ظروف بالغة الصعوبة، لدعم الشعب الكونغولي خلال فترة حاسمة من تاريخه. وأود بصفة خاصة أن أتوجه بالشكر إلى نائب الممثل الخاص السابق، روس ماونتن، الذي أسدى خدماته لمنظومة الأمم المتحدة بامتياز على مدى ٣٦ عاماً. كما أود أن أعرب عن امتناني لمبعوثي الخاص، الرئيس السابق أوباسانجو، على جهوده الحيوية التي بذلها في المنطقة طوال السنة الماضية، ولفريق الأمم المتحدة القطري والعاملين في المجال الإنساني الذين يبذلون قصارى الجهود لإنقاذ الأرواح في ظل ظروف صعبة. وأعرب عن تقديري المستمر للبلدان المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفرادها النظاميين، بالإضافة إلى البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تقدم الدعم الذي تمس الحاجة إليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

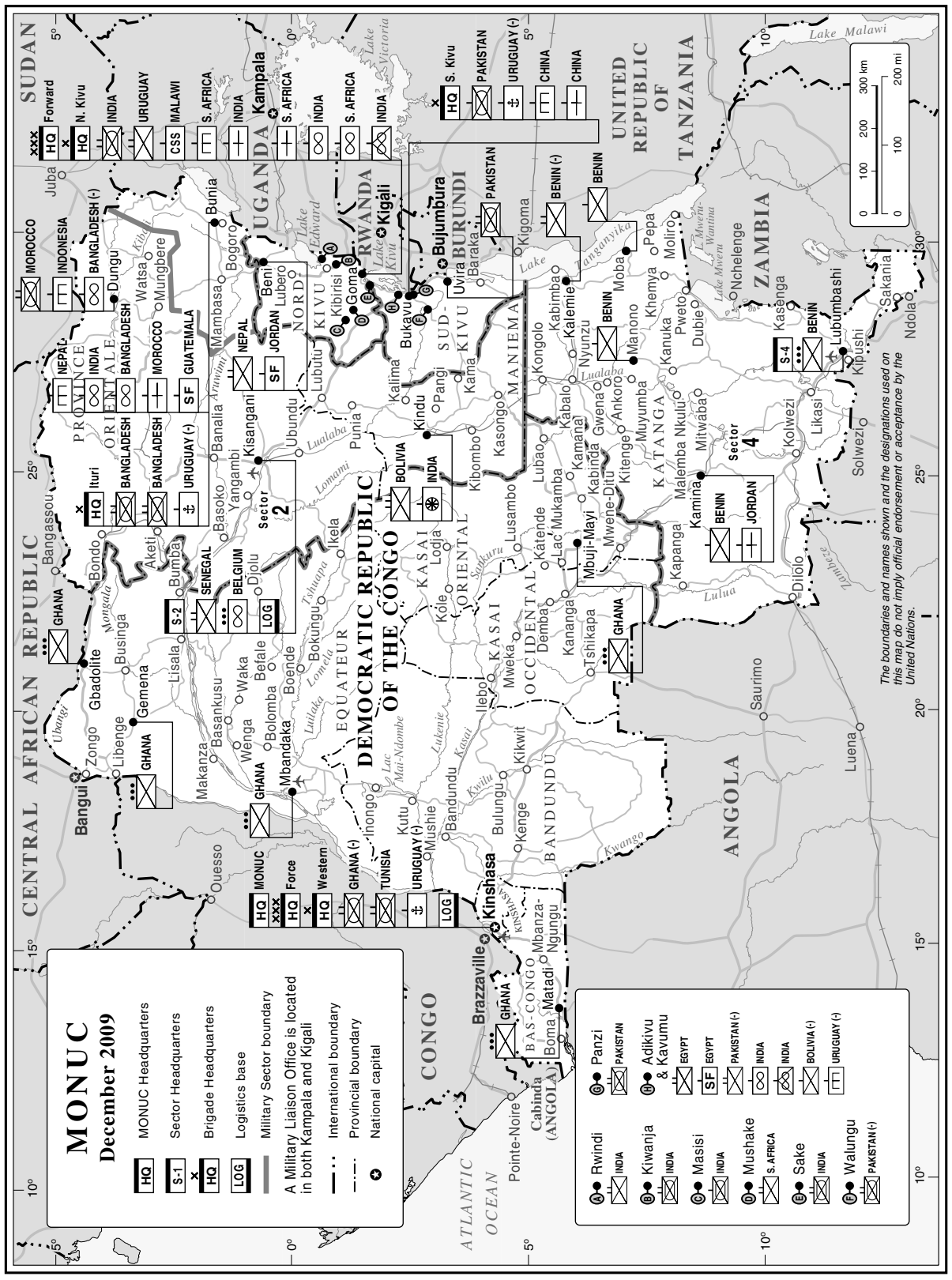
MONUC
December 2009
MONUC Headquarters
Sector Headquarters
Brigade Headquarters
Logistics base
Military Sector boundary
A Military Liaison Office is located in both Kampala and Kigali
International boundary
Provincial boundary
National capital
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
ANGOLA
CONGO
ATLANTIC OCEAN
Bangui
Kampala
Kigali
Bujumbura
Kinshasa
Brazzaville
Cabinda (ANGOLA)
Pointe-Noire
Lake Malawi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4121 Rev. 44 UNITED NATIONS December 2009
Department of Field Support Cartographic Section